جلسة أفكار غنية للحكومة

الجلالي: لا يمكن أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آنٍ معاً والحكومة كانت تضع العربة قبل الحصان في بعض الحالات

وزير الصناعة لـ«الوطن»: الانسحاب من بعض القطاعات الصناعية قد يكون خطوة مربحة

وزير التربية لـ«الوطن»: إعداد قانون خاص بالمعلمين ليكونوا خارج قانون العاملين الموحد

محمد راكان مصطفى - هناء غانم

تركزت جلسة مجلس الوزراء على مناقشة وعرض وإقرار العديد من القضايا المتعلقة بالشقين الاقتصادي والخدمي والواقع التعليمي والصحي.

وأقر مجلس الوزراء خلال جلسته أمس برئاسة محمد غازي الجلالي رئيس المجلس، التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2024 الخاص بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والتي حددت التزامات الجهات العامة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الصحة وإعادة التأهيل والتربية والتعليم العالي والحماية الاجتماعية والرعاية والتأهيل المهني والعمل والبيئة المؤهلة والإعلام والتوعية والاتصال والوصول إلى المعلومات والحياة الثقافية والرياضة والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، إضافة إلى الإعفاءات ودور المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ووافق المجلس على مشروع الصك التشريعي الخاص بتسوية أوضاع الموفدين «معيدين- بعثات علمية» وذلك إلى الأصل العام المقرر في نظام العقود المنصوص عليه في القانون رقم 51 لعام 2004 وتوجيه الجهات العامة بالتشدد في اتباع أسلوب التعاقد بالتراضي.

منهجية عمل

من جهته أكد الجلالي أهمية أن يستند العمل الحكومي إلى منهجية عمل واضحة وفاعلة تتضمن تحليل الواقع ووضع الرؤى والأهداف والتدخلات المناسبة لضمان حسن التنفيذ والتقييم.

وأشار الجلالي إلى أنه في «بعض الحالات كانت الحكومة تضع العربة قبل الحصان»، إذ تم على سبيل المثال وضع التعليمات التنفيذية لبرنامج الإصلاح الإداري قبل أن تقوم الحكومة بتحليل وقراءة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة المقبلة، بحيث يتم توفيق برامج الإصلاح الإداري وتطوير الهياكل التنظيمية والإدارية للحكومة مع متطلبات دور الدولة المأمول.

وفي هذا السياق، ضرب الجلالي مثالاً يتعلق باستبعاد مركز معاون الوزير للشؤون القانونية والإدارية لدى الوزارات، معتبراً أن «مثل هذا التوجه يجب أن يكون مسبوقاً بتحليل يتناول ما تريده الحكومة من مركز عمل معاون الوزير، فهل يمكن اعتبار معاون الوزير مديراً من درجة ممتازة بمزايا إضافية ويمكن الاستغناء عنه، أم يجب اعتبار معاون الوزير ذاكرة وظيفية وفنية للوزارة يجب الحفاظ عليها، وعلى وجه الخصوص في البعدين الإداري والقانوني».

واستحضر الجلالي حقيقة أنه «لا يمكن أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن معاً»، وهذا ما يعني فعلياً ضرورة تحديد الخيارات وما يرافقها من سلبيات وإيجابيات بكل جرأة وشفافية، إذ لا يمكن على سبيل المثال تقديم الخدمات العامة مجاناً وإلى الأبد، مع ضمان توفر الموارد المالية اللامحدودة لتمويل هذه الخدمات، موضحاً أن استمرار تقديم الخدمات يستوجب أن تقترن بأسعار وعوائد مدروسة تضمن التوازن بين تقديم الخدمة والقدرة على تمويلها.

تراجع الجهات العامة

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن تراجع الجهات العامة وتأخرها في المبادرة إلى تنظيم وإدارة بعض المرافق والخدمات سيترك المجال للسوق والقطاع الخاص للقيام بهذا الدور وربما بشكل غير مضبوط، فعلى سبيل المثال ساهم تراخي وتكاسل وزارة الكهرباء في إدارة ملف توزيع الكهرباء بشكل واقعي وفاعل في بروز ظاهرة الأميبرات، وكان من الأجدى بالوزارة أن تبادر إلى طرح حلول إبداعية من قبيل تحديد منطقة جغرافية معينة ثم تقوم بتعهيد توزيع الكهرباء فيها إلى القطاع الخاص-وفق ما تنص عليه التشريعات الناظمة لعمله- ليتولى عملية التوزيع بما يضمن تجاوز الحكومة مشكلة التعدي على الشبكة واستجرار الكهرباء بطريقة غير مشروعة، مع توزيع الطاقات المتوفرة للدولة، مقابل وجود عدد محدود من الرابحين الانتهازيين والفاسدين.

وأكد وزير الصناعة أن الوزارة «ستقوم بتغيير هذه المعادلة بشكل عاجل غير آجل، وبكل هدوء وأناة وفق دراسات جدوى اقتصادية لا تستبعد أي خيار كان، فالانسحاب من بعض القطاعات الصناعية قد يكون خطوة إيجابية ومربحة بالنسبة للقطاع العام، ولن تتردد الوزارة بالمبادرة لاعتمادها في سياق التحول من دور التشغيل إلى دور التنظيم المدروس والمخطط».

وزير الصناعة الخليل عن خيار الانسحاب من بعض القطاعات الصناعية قد يكون خطوة إيجابية ومربحة بالنسبة للقطاع العام قال في تصريح لـ«الوطن»: تراجع قطاع الصناعة وتراجعت مساهمته بالتركيب الهيكلي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، كما ظل القطاع العام الصناعي ومؤسساته وشركاته يفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد السوري كله، نتيجة استمرار أغلبية مؤسساته وشركاته بالعمل بإدارات تقليدية، وفي مجالات غير قادرة على المنافسة، ما أدى إلى استنزاف المال العام في مشاريع غير ربحية أو بأرباح بسيطة جداً قياساً بتكاليفها، وإثقال كاهل الدولة بأعباء إضافية بدلاً من دعم مواردها.

وأضاف: مع أن الحرب الظالمة على سورية أدت إلى خروج نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية عن العمل إلا أن ذلك لا ينفي الارتفاع الواضح في تكاليف العمليات التصنيعية لدى جميع مؤسسات وشركات القطاع العام نتيجة لمجموعة من العوامل أبرزها عدم وجود سياسة صناعية أو رؤية واضحة، والتقادم التكنولوجي لوسائل الإنتاج في الشركات والمعامل والحاجة للاستبدال والتجديد، وارتفاع تكاليف التمويل، إضافة إلى الفساد وغياب النزاهة والإدارات المترهلة، وفائض إجمالي في العمالة مع نقص في العمالة النوعية، وعدم تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية في العمل الإداري والمالي، إلى جانب عدم وجود أنظمة تكاليف دقيقة.

واعتبر التعامل مع موضوع السياسات الصناعية خصوصية عالية تميزه عن غيره من الموضوعات، إذ إنه يثير إشكالية تتعلق بالدور المنوط بالدولة في النشاط الاقتصادي، لافتاً إلى وجود توافق واسع بين المختصين في العالم على أن أسس الاقتصاد الحديث وضمان الاستدامة في النمو تتطلب إقامة نماذج اقتصادية بلعب الدور المحوري فيها القطاع الخاص، مع تقليص الدور الحكومي بشكل مدروس، وذلك لاعتبارات الكفاءة والفعالية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وبشكل خاص في ظل المحدودية الكبيرة للموارد.

خطة عمل

في ذلك استعرض المجلس رؤية وزارة التربية ومقترحاتها لتنفيذ مضمون الكلمة التوجيهية للسيد رئيس الجمهورية أثناء ترؤسه اجتماع وزارة المرسوم 232 لعام 2024، حيث أوضح وزير التربية محمد عامر المارديني أن الوزارة تقوم بوضع خطة عملها في ضوء الإمكانات المتاحة، وتبنى عليها أساسيات العمل في تطوير العملية التربوية والتعليمية القابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، من خلال دراسة الواقع وما هو مطلوب لتحسينه وتطويره في ضوء مراعاة الظروف والإمكانات المتاحة، كما أنها تقوم بإعادة توزيع مواردها البشرية وفق ما يتطلبه العمل التربوي والتعليمي ما بين الريف والمدينة.

وحول ما استعرضه المجلس بخصوص رؤية وزارة التربية ومقترحاتها أكد وزير التربية الدكتور محمد عامر المارديني في تصريح لـ«الوطن»: أن الوزارة تقوم بتأطير العملية التربوية والتعليمية ضمن الإمكانات المتاحة والتوجه إلى تقديم الخدمات بشكل إلكتروني، ولفت إلى أن مركز خدمة المواطن الخاص بوزارة التربية يعتبر من أهم المراكز الموجودة حالياً على مستوى الوزارات، كما يتم العمل على التحول الرقمي وأتمتة بعض المواد الامتحانية للشهادة الثانوية العامة وتحديث مخبر افتراضي ثلاثي الأبعاد وإحداث منصات إلكترونية وكتاب إلكتروني وتفاعلي.

وأشار إلى إعداد منصة إلكترونية للمعلمين لتقديم طلباتهم المتعلقة بتحديد مركز العمل أو النقل وغيرها بدلاً من سفرهم بين المحافظات، لافتاً إلى وجود جهود كبيرة لترميم المدارس بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية والمنظمات.. مع التأكيد على تأمين كل الكتب المدرسية.

وذكر الوزير أنه يتم العمل على تطوير التشريعات الخاصة بوزارة التربية المتعلق إلى إعداد قانون خاص بالمعلمين ليكون المعلم خارج قانون العاملين الموحد، باعتبار أن المعلم صاحب رسالة وليس صاحب مهنة، كما أكد سيد الوطن وبالتالي لابد من وجود قانون خاص به يضمن له متطلباته ويراعي فيه الأحكام الخاصة بالمعلم لجهة ترقيته ومزاياه وحصانته ومكافأته وتعويضاته وغيرها بحيث يكون للمعلمين مزايا خاصة بهم.

إضافة لذلك هناك خطة عمل تتعلق بمتطلبات مشروع الإصلاح الإداري في ضوء العمل التربوي والتعليمي وصولاً إلى أنه تم إصدار تعميم لقبول كل الطلاب الوافدين من لبنان ضمن المدارس وتأمين مراكز لهم.

- مجلس الوزراء يقر التعليمات التنفيذية للمرسوم الخاص بذوي الإعاقة
- لا يمكن تقديم الخدمات العامة مجاناً إلى الأبد
- تراخي وتكاسل وزارة الكهرباء أديا لبروز ظاهرة الأميبرات
- سفاف تقدم وجهة نظر مغايرة لرئيس الحكومة
- تسوية أوضاع الموفدين في بعثات علمية حرصاً على عودتهم واجراءات للحد من نزيف الكوادر الجامعية

ارتفاع كبير في أسعار الزجاج

مدير شركة الزجاج لـ«الوطن»: إنتاج القطاع العام صفر.. والشركة مطروحة للاستثمار

نورمان العباس

يشهد سوق الزجاج في سورية ارتفاعاً غير مسبوق في الأسعار، حيث وصلت أسعار الزجاج العادي إلى مئة ألف ليرة للمتر، فيما بلغ سعر الزجاج من نوع سيكوريت 175 ألف ليرة للمتر، كما شهدت أسعار الزجاج العاكس بأنواعه زيادة كبيرة، حيث بلغ سعر متر الزجاج العاكس الأبيض العادي 120 ألف ليرة، وعاكس سيكوريت 200 ألف ليرة، أما الزجاج العاكس بنوعيه الأزرق والأخضر فبلغت أسعارهما 290 ألف ليرة.

مدير الشركة العامة للصناعات الزجاجية، بسام الحلاق، أوضح لـ«الوطن» أن إنتاج الزجاج في القطاع العام صفر، بعد توقف المعمل الوحيد الذي كان يعمل قبل عام 2014 عن الإنتاج بسبب صعوبة تأمين الطاقة اللازمة لتشغيله.

وأوضح الحلاق أن المعمل الثاني للقطاع العام، هو معمل الخزف، توقف أيضاً بناءً على قرار من اللجنة الاقتصادية بسبب التكلفة العالية لتشغيله وعدم الجدوى الاقتصادية.

ولفت إلى أن الشركة حاولت تشغيل بعض الأقسام للحفاظ على رواتب الموظفين وتسديد الديون، موضحاً أن الشركة مطروحة للاستثمار من القطاع الخاص.

وأشار الحلاق إلى أن تكلفة إعادة تأهيل الأفران لإنتاج الزجاج تعتبر مرتفعة، مما يجعل إنتاج الزجاج محلياً غير مجد اقتصادياً في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة، كما أكد أن غياب الخبرات الفنية داخل الشركة يمثل إحدى المشكلات الأساسية، بعد أن استقال العديد من الفنيين المتخصصين، ما دفع الشركة إلى اللجوء إلى شركات أخرى للحصول على الخبرات اللازمة.

بدوره أوضح رئيس لجنة الزجاج في غرفة صناعة دمشق وريفها، سامر محفوظ، في تصريح لـ«الوطن» أن المشكلة الأساسية في قطاع الزجاج السوري تكمن في قرار منع استيراد الزجاج الشفاف، وأن المعمل الوحيد للقطاع العام الموجود في سورية متوقف عن الإنتاج منذ فترة، كما أن الزجاج الموجود لدى الشركة لا يرقى إلى الجودة المطلوبة، كما أن سعر المادة الخام المحلية أعلى من سعرها عند تصنيعها في الدول المجاورة، ما أثر في عمليات التصدير إلى الدول المجاورة ورفع الأسعار في السوق المحلية.

وأشار محفوظ إلى أن هناك 13 معملاً في القطاع الخاص، لكن اثنين منها توقفا عن العمل، وأوضح أنه في الاجتماع الأخير مع وزارة الصناعة طالبنا بالسماح باستيراد الزجاج الشفاف، وقد تم رفع التوصية إلى اللجنة الاقتصادية، ولكن حتى اليوم لم يتم تنفيذها.

وأكد محفوظ أن تدخل القطاع العام ضروري في هذا السياق، حيث يمتلك معمل زجاج مجهزاً، وبالتالي لا مبرر لعدم تشغيله، خاصة أن هذا التدخل سيزيد من المنافسة ويمنع احتكار السوق من معمل واحد.

باستثناء الزيت والسكر أسعار المواد في الصالات مستقرة

هزاع لـ«الوطن»: تفويض فرعي ريف دمشق والسويداء باستجرار التفاح

رامز محفوظ

أكد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار كل المواد التي تباع في صالات السورية للتجارة مستقرة ولم تشهد أي ارتفاع نتيجة استقرار واقع السوق بشكل عام باستثناء مادة الزيت النباتي التي ارتفع سعرها نتيجة ارتفاع أسعار الزيت النباتي عالمياً إضافة إلى مادة السكر التي ارتفع سعرها بسبب بعض الإشكالات التي حصلت في البلد المنتج للمادة وهي البرازيل، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار البورصة فيها.

وحول دور المؤسسة في تسويق مادة التفاح الموجودة في الأسواق حالياً أسوة بمادة الحمضيات بهدف تخفيف الأعباء عن الفلاحين أوضح هزاع أنه تم تفويض فرعي السورية للتجارة في ريف دمشق والسويداء باستجرار المادة من الفلاحين، مبيناً في الوقت نفسه أن المؤسسة تستجر حاجتها حالياً من المادة.

ولفت إلى أن الأمر الأساسي التي تستند إليه المؤسسة هي تقوم باستجرار كميات كبيرة من التفاح هو عندما يكون هناك انخفاض ملحوظ بسعر المادة في السوق وشكوى من الفلاحين، لكن عندما يكون سعر المادة مستقراً فإن الفلاحين يتجهون بطبيعة الحال نحو التصدير باعتبار أن المصدرين يعطون الفلاح سعراً للمادة أعلى من السعر المتداول في السوق.

وأشار إلى أن المؤسسة تقوم بتسويق أي محصول لصالحها بشكل مباشر سواء أكان حمضيات أم تفاحاً أو غيره في حال وجود حالة خطر تهدد الفلاحين ومحصولهم، مبيناً أن هدفنا الأساسي التدخل المباشر والسريع عند وجود خلل في التكلفة وهذا الخلل ينعكس سلباً على الفلاحين، وفي هذه الحالة يكون الدور الأساسي للمؤسسة من خلال التوجيهات الحكومية من أجل شراء المادة من الحقول مباشرة، وهذا الأمر من خلال تجارب المؤسسة السابقة في هذا السياق يؤدي إلى ارتفاع أسعار المادة التي يوجد خلل في تسويقها وبالتالي ارتفاع أسعارها بشكل مباشر ويتم تحقيق توازن بين إنتاج المادة وتكلفتها والسعر الذي يتحقق للفلاحين وبين السوق بشكل مباشر.

وكان رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف قد أوضح في تصريح سابق لـ«الوطن» أنه في حال قيام المؤسسة السورية للتجارة باستجرار كمية 10 آلاف طن خلال الموسم الحالي فإن ذلك يعتبر جيداً لكن الفلاح يعول بشكل رئيسي على التصدير إلى الأسواق الخارجية ونتيجة للظروف المحيطة في سورية والحرب في لبنان ليست هناك حركة نشطة للصادرات من التفاح، مبيناً أن التفاح السوري من حيث النوعية والنكهة مرغوب فيه دول الخليج ومصر ونتمنى من الجهات الحكومية أن تزيد من كميات الصادرات من التفاح وأن يتم السماح بتصدير كميات كبيرة.